قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة ادارة المالية العامة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الأول لاتفاقية منحة ادارة المالية العامة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٠).

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٢ رجب سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٩١

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقـم ٢٦٣ ـ ٢٠٩

تعـديل أول

لاتفـاق منحـة ادارة المـالية العـامة

بـين

جمهورية مصر العربيـة

و

الولايات المتحـدة الأمريكية

بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠

تعديل أول بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠ لاتفاق المنحة المؤرخ ٢٤ مارس ١٩٨٨ بين جمهورية مصر العربية (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية التى تعمل من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لادارة المـالية العامة .

بند ١ ـ يعدل اتفاق المنحـة كما يلى :

(أ) بند ٣ ـ ١ : يعـدل بحذف خمسـة مايون دولار أمريكى وباحلال عشرة مليون ومائتان ألف دولار محلها .

(ب) يحذف بالكامل المرفق (١) ويحل محله المرفق (١) الملحق بهذا التعديل.

بند ٢ ـ التصـديق :

يتخذ المنوح الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الاجـراءات القانونيـة للموافقة على هذا التعديل وتخطر الوكالة الأمريكية بذلك .

بند ٣ ـ لغـة التعديل :

تم اجراء هـذا التعديل باللغتين العربية والانجليزية وفى حالة وجود خلاف بين النصين يرجح النص الانجليزى .

بند ٤ ـ فيما عدا ما تم تعديله سيظل اتفاق المنحة سارى المفعول ومحتفظا بكل قوته وآثاره القانونية وفقا لما نص عليه من أحكام

بند ٥ ـ يصبح هذا التعديل سارى المفعول عند التوقيع عليه بواسطة الطرفين .

واشهادا على ما تقدم فقد تم فى التاريخ المذكور أعلاه عند التوقيع على هذا الاتفاق بأسماء الممثلين المفوضين تفويضا صحيحا لكل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .

جمهورية مصر العربية
الاسم : دكتور / موريس مكرم الله
وزير الدولة للتعاون الدولى
الاسم : دكتور / حسن سليم
رئيس قطاع التعاون الاقتصادى
مع الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية
الاسم : فرانك ويزنر
السفير الأمريكى بالقاهرة
الاسم : مارشال د . براون
مدير الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية بالقاهرة

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة المالية

الاسم : دكتور / محمد أحمد الرزاز

وزير المالية

وصف المشروع الموسع

١ ـ خلفية :

سيوفر مشروع ادارة المـالية العامة الموارد اللازمة لاجـراء فحص واختبار ميدانى للتغيرات فى السياسة والاجراءات فى النظام الضريبى المصرى .

وخلال المرحلة الأولى من المشروع (الأشـهر التسـعة والعشرين الأولى للمشروع) ستجرى دراسة دقيقة للسياسات كما ستختبر ميدانيا الاجراءات اللازمة لتدعيم نظام يقوم على سياسات مختلفة ـ ونتيجة لهذين النشاطين سيقدم فى نهاية المرحلة الأولى مجموعة من الاصلاحات المقترحة فى السياسات والاجراءات . واذا ما لاقت التغييرات المقترحة القبول ووافقت الحكومة المصرية ووزارة المـالية على تنفيـذها ـ فان العمل فى المشروع سوف يستمر لمدة ٣٦ شهرا اضافيا (المرحلة الثانية) طبقا لتوافر الأرصـدة والاتفاق المتبادل . وسيتم تحـديد الحد الأدنى المقبول لاستكمال المرحلة الثانية عن طريق الخطابات التنفيذية اللاحقة للمشروع وفى أثناء المرحلة الثانية سيتم تنفيذ السياسات والاجراءات الجديدة .

ويتناول المشروع أربعة مجالات ومرحلتين للتنفيذ وفترة للتعبئة .

وفيما يلى وصف تفصيلى عن فتـرة التعبئة وعن مجالات المشروع الأربعة وهى تحليل السياسات والادارة الضريبية وادارة ضريبة الدخل وادارة الجمارك وضرائب الاستهلاك .

٢ ـ مجـالات المشروع :

(ا) التعبـئة :

ستكرس هـذه الفترة أساسا لمـا يلى :

ـ ترجمة الوثائق الجمركية والضريبية .

ـ تدبير معدات لمكتب الرئيسى واللازمة لتسهيل البدء فى المشروع .

(ب) مجال تحليل السياسات والادارة :

يعتبر مجال تحليل السياسات والادارة هو أساس المشروع • وسيمد بوحدة تنسيق لتحليل السياسات والادارة الضريبية (يكون مقرها مكتب البحوث المالية والاحصائية لوزير المالية) وستضم الوحدة خبراء من محللى الضرائب والمتخصصين فى ادارة المالية العامة من المصريين والأمريكيين وترفع الوحدة تقاريرها مباشرة الى وزير المالية •

وفقا لما يعهد اليهم من متطلبات البحوث فى المشاكل الادارية والتشغيلية والاجرائية فيجرون التحليل ويصدر وزير المالية القرار بالسياسة أو الاجراء الادارى اللازم وفقا لما يراه سيادته مناسبا •

بالاضافة الى ذلك ـ فاذن هذه الوحدة الهامة سوف تكون مسئولة عن اجراء دراسات خاصة عن الضرائب العقارية والضرائب على التركات وعليهم أيضا أن يطوروا برامج اعلامية وثقافية عن الأمور الضريبية تخاطب موظفى الحكومة والجمهور •

(ج) مجال ضرائب دخل :

قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساعدة فنية لمصلحة الضرائب على الدخل بمقتضى اتفاق مشترك مع ادارة ضرائب الدخل الأمريكية ولقد بدأت هذه المساعدة سنة ١٩٧٥ بمستشارين لمدة قصيرة يعملون فى مجالات مختلفة وفى سنة ١٩٨٠ تم تنظيم مشروع مصلحة الضرائب لتقديم معونة فنية متكاملة من خلال ادارة ضرائب الدخل الأمريكية ويستهدف المشروع المساعدة فى تعبئة الموارد المحلية للتنمية كهدف رئيسى والى تحسين العدالة للممولين وزيادة كفاءة المصلحة كهدف ثان •

وسوف يستكمل مشروع ادارة المالية العامة المبادرات التى بدأت بمشروع مصلحة الضرائب كما سيركز على التحسينات الادارية والاجرائية وخطوات سير العمل بادارات ومأموريات الضرائب • وكذا على رفع كفاءة التدريب كما ونوعا •

(د) مجال ادارة الجمارك :

يهدف المشروع الى تحسين الكفاية والعدالة فى ربط وتحصيل الرسوم الجمركية وتعتبر السياسات واللوائح الجمركية الجيدة ذات أهمية خطيرة بالنسبة للقطاع الخاص اذ أن كفاءة الأداء وامكان التطبيق السليم للضريبة الجمركية على الواردات والصادرات له تأثير مباشر على توسيع الأعمال الانتاجية ككل .

ويهدف هذا المجال الى تحسين الكفاية والعدالة فى توزيع العبء وتقدير وتحصيل الرسوم الجمركيه وسيكون تركيز المشروع على تحسين الكفاءة وتحسين الاجراءات لكل من الواردات والصادرات وسيتم وضع نظم اجرائية وادارية من اجل :

١ ــ تخفيض متوسط المدة التى يستغرقها التخليص الجمركى .

٢ ــ تحسين مصداقية الجمارك فى تحديد البنود والتثمين .

٣ ــ زيادة الكفاءة فى معاملة بنود الصادرات المعرضة للتلف .

٤ ــ تحسين اجراءات الافراج السريع عن الواردات الضرورية للصناعة .

وسيساعد المشروع مصلحه الجمارك على تدعيم نظم الحاسب الآلى بها من أجل : الادارة : (مثلا بيانات العاملين والموازنة وغيرها ....) وجرد المخازن والرقابة على البضائع والتمويل والمحاسبة (مثل اقرارات الدخول ــ الافراج عن البضائع وتحصيل الضريبة) .

كذلك ــ سيساعد المشروع على تطوير المعهد القومى للتدريب الجمركى .

(هـ) مجال ادارة الضرائب على الاستهلاك :

ان الادارة التى تتسم بالعدالة والكفاءة تعد بالغة الأهمية لكل من مشروعات القطاع العام والقطاع الخاص .

وتفرض ضرائب الاستهلاك عند انتقال البضائع من المنتج الى تاجر الجزئه وعند استيراد السلع • ومع أن الضريبة تقع قانونا على المنتج الا انها تنتقل فى النهاية الى المستهلك كجزء من ثمن المنتج النهائى •

وسيقوم مستشارون فنيون باجراء تحليل متعمق للنظام الحالى لضرائب الاستهلاك وسيسجل التحليل : المناخ الحالى للتشغيل من وجهة نظر العميل ومصلحة الضرائب على الاستهلاك والنظم الرسمية وغير الرسمية المستخدمة وعملية الادارة •

وبناء على هذا التحليل ستقدم التوصيات لتحسين العمليات والاجراءات وذلك حتى يتسنى تخفيض عدد الخطوات وأعباء الابلاغ الملقاة على عاتق شركات القطاعين العام والخاص ولتحسين توافق ومصداقية قواعد ولوائح الضريبة على الاستهلاك وادارتها •

الجدول رقم (١)
إجمالى ميزانية المشروع (بالدلار)

البنـــود	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١)		المجموع الفرعى	المساهمة العينية للدولة المضيفة	إجمالى البنود
	الارصدة العملة الاجنبية	الارصدة بالعملة المحليـــة			
١ — التعبئة	—	٢١,٧٤٥	٢١,٧٤٥	—	٢١,٧٤٥
٢ — المساعدة الفنية (العقد)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٥,٠٠٠	١٣,٦٤٥,٠٠٠
٣ — المساعدة الفنية (الجمارك الأمريكية) ...	٣٧,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٦,٣٨١,٠٠٠	٥,٣٨١,٠٠٠
٤ — التقييم والمؤتمرات	١٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	—	٢٢٠,٠٠٠
٥ — الطوارئ	٨٩٦,٠٠٠	٦٢,٢٥٥	٩٥٨,٢٥٥	—	٩٥٨,٢٥٥
الإجمالى	١٤,٦٩٦,٠٠٠	١,٥٠٤,٠٠٠	١٦,٢٠٠,٠٠٠	٤,٠٢٦,٠٠٠	٢٠,٢٢٦,٠٠٠

(١) الدولارات الامريكية المعادلة للعملة المحلية التى سوف تتاح للمشروع وهى قيمة الدولارات الأمريكية المطلوبة من الوكالة للحصول على العملة المحلية .

(٢) مساهمة الحكومة المصرية مساهمة عينية فقط .

جدول
إدارة المالية العامة مشروع

	العام المالى ١٩٨٨ الالتزامات المبدائية من الوكالة الأمريكية للتنمية			التزامات الوكالة المالى ١٩٩٠
	العملة الأجنبية	العملة المحلية	الإجمالى	العملة الأجنبية
التعبئة	٤٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٨٥,٠٠٠	(٤٥,٠٠٠)
المساعدة الفنية (عقد بيت مارويك)	٣,٢١٢,٠٠٠	٣٠٨,٠٠٠	٣,٥٢٠,٠٠٠	٣,٢٨٨,٠٠٠
المساعدة الفنيـــة (الجمارك الامريكية)	١,٠٦٩,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,١٦٩,٠٠٠	٦٣١,٠٠٠
التقييم	—	—	—	١٠٠,٠٠٠
الطوارىء	١٩٩,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٢٢٦,٠٠٠	١٩٧,٠٠٠
الإجمالى	٤,٥٢٥,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٧١,٠٠٠

* مساهمة الحكومة المصرية عينية فقط .

رقم (٢)
رقم (٢٠٩ — ٢٦٣)

الأمريكية فى العام (التعديل الأول)		إجمالى ارتباطات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية للآن			إجمالى المساهمة العينية للحكومة المصرية
العملة المحلية	الإجمالى	العملة الأجنبية	العملة المحلية	الإجمالى	
(١٨,٢٥٥)	(٦٣,٢٥٥)	—	٢١,٧٤٥	٢١,٧٤٥	—
٦٩٢,٠٠٠	٣,٩٨٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٥,٠٠٠
٢٠٠,٠٠٠	٨٣١,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٨١,٠٠٠
١٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	—
٣٥,٢٥٥	٢٣٢,٢٥٥	٣٩٦,٠٠٠	٦٢,٢٢٥	٤٥٨,٢٥٥	—
١,٠٢٩,٠٠٠	٥,٢٠٠,٠٠٠	٨,٦٩٦,٠٠٠	١,٥٠٤,٠٠٠	١٠,٢٠٠,٠٠٠	٤,٠٢٦,٠٠٠

وزارة الخارجية

قـرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة ادارة المالية العامة بين حكومتى جمهورية مصر العربيـة والولايات المتحدة الأمريكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٢

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/١/٣١ :

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الأول لاتفاقية منحة ادارة المـالية العامة الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٢

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/٧/١٢

صدر بتاريخ ١٩٩١/٢/٧

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد